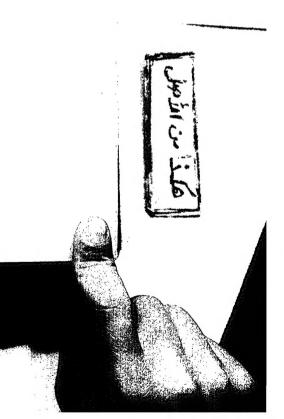


عان : الخميس ٧ شوال سنة ١٣٩٣ ه. الموافسق ١ تشرين ثاني سنة ١٩٧٣ م. العدد ٥ ٥ ٢ ٢

قانون مؤقت رقم (۸۸) لسنة ۱۹۷۳

قانون العفر العام

مطيد القطات المساو الأرديد



## نحى السيق للفعل ملك والملكة للفواونية المائمير

بمقتضى الفقرة (١) للبادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٣٠ نصادق \_ بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور \_ على القانون المؤقت الآني ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولسة على أساس عرضه على مجلس الامة في أول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٣

## قانــون العفو العــام

المادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت (قانون العفو العام لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدةاأرسمية.

المادة ٢ – باستثناء ما نص عليه في المادة الرابعة يسري مفعول هذا القـــانون على جميع الجرائم التي ارتكبت قبل ١٩٧٣/١٠/٣١ سواء صدرت بها أحكام من قبل المحاكم المختصة أم لم تصدر .

الهادة ٣ – تعفى جميع الجرائم المشمولة بهذا القـــانون بحيث تزول حالة الاجرام من أساسها وتسقط كل دعوى جزائية أو عقوبة محكوم بها بما في ذلك رسوم المحاكم .

المادة ٤ - لا يشمل هذا القانون:

أ – جراثم التجسس المرتكبة لمصلحة العدو .

ب – الجر اثم المنصوص عليها في القانون الموحد لمقاطعة اسر اثيل رقم (١٠) لسنة ١٩٥٨ .

ج – الجراثم المنصوص عليها في قانون منع بيع العقار للعدو رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣ .

ح. برائم القتل العمد والقتل قصداً بالنسبة للفاعل أو الشريك :

ه – جراثم هتك العرض والاغتصاب والخطف المقرونة بالاكراه أو العنف :

و - جرائم الانجار بالمخدرات والعقاقير الخطرة .

ز – جرائم سرقة أو اختلاس أموال الدولة والمؤسسات العامة والمصارف :

الصادرة بها .

المادة ٦ – يخلى سبيل الموقوفين والمحكومين تمن تشملهم أحكام هذا القسانون بأمر يصدره رئيس النيابة العامة أو

المادة ٧ ــ تؤلف لجنة برئاسة رئيس النيابة العامة وعضويــة وكيل وزارة العدل والنائب العام العسكري للنظر في

كل اعتراض او اشكال ينجم عن تطبيق هذا القانون وتصدر قراراتها بالاكثرية .

النائب العام العسكري حسب مقتضى الحال الى مدراء السجون مباشرة :

المادة ٨ ـــ رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والعدل والداخلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

1944/1./4.

